

CD/PV.943\*  
10 August 2004

ARABIC

# مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثالثة والأربعين بعد التسعمائة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف،

يوم الثلاثاء ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٣٠

(كينيا)

السيدة أمينة محمد

الرئيسة:

\* يُعاد إصدارها لأسباب فنية.

(A) GE.04-62804 260804 260804

الرئيسة (الكلمة بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٩٤٣ لمؤتمر نزع السلاح.

أود في البداية أن أؤكد أن مشاوراتي تبين أن هناك اتفاقاً جديداً على صيغة البيان الرئاسي، ومن ثم يمكننا الشروع في إقرار جدول الأعمال. فهل أعتبر أن المؤتمر يقرر إقرار جدول أعمال دورته لعام ٢٠٠٤ بصيغته الواردة في الوثيقة CD/WP.533؟

وقد تقرر ذلك.

الرئيسة (الكلمة بالإنكليزية): ستتولى الأمانة إصدار جدول الأعمال هذا كوثيقة رسمية من وثائق

نزع السلاح.

وفيما يتصل بإقرار جدول الأعمال، أود أن أذكر، بصفتي رئيسة لمؤتمر نزع السلاح، أنني أفهم أنه إذا كان هناك توافق في الآراء داخل المؤتمر بشأن تناول أي قضية فإنه يمكن تناولها في إطار جدول الأعمال هذا.

والمؤتمر سيضع أيضاً في الحسبان المادتين ٢٧ و ٣٠ من نظامه الداخلي، فضلاً عن الفقرة ٢٣ من تقرير المؤتمر إلى الجمعية العامة الوارد في الوثيقة CD/1718 المؤرخة ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى كل الوفود على تعاونها السخي، وعلى روح المودة التي أتاحت لنا إقرار جدول الأعمال بسرعة وبأسلوب عملي. وآمل بصدق أن تسود هذه الروح أيضاً أثناء المرحلة المقبلة من مداولتنا، عندما نشرع في التماس الاتفاق على برنامج العمل. ولكم مني جزيل الشكر.

أمامي على قائمة المتكلمين للجلسة العامة اليوم السفير ميخائيل وهبة، ممثل الجمهورية العربية السورية الذي أعطيه الكلمة الآن.

السيد وهبة (الجمهورية العربية السورية): سيدتي الرئيسة، في المقام الأول، يطيب لي أن أهنئ الحكومة الكينية الصديقة وأهنتك شخصياً من كل قلبي على تبوئك منصب رئاسة مؤتمر نزع السلاح، خاصة وأني عرفتك عن قرب زميلة نشطة وبارعة في الأداء خلال عضوية بلدك الصديق في مجلس الأمن. وأتمنى لك كل النجاح في هذه المهمة المعقدة بفضل ما تتمتعين به من خبرات طويلة وحكمة طويلة. بالتأكيد ستحوزين على النجاح.

وكلي أمل وثقة بأنك ستعطين هذا المؤتمر الزخم القوي وتعيدين إليه الحيوية، خاصة وأني عرفت أن مداولات عام كامل، بل أعوام، لم تتمكن من الاتفاق على برنامج للعمل مما يدل على تعقيد الأمور وصعوبتها.

ولا يسعني بهذه المناسبة إلا أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى سلفك السفيرة إينوغوتشي سفيرة اليابان على الجهود المكثفة التي بذلتها لإعطاء دفع قوي أيضاً لهذا المؤتمر بما يخدم الأمن والسلم الدوليين، إلى حد أنها أجرت اتصالات معي وأنا في نيويورك حول نزع السلاح.

كما لا يفوتني أن أعرب عن استعدادي وبعثتي للتعاون التام معك ومع وفدك لإنجاح مهمتك التي أعتقد أنها شائكة كما اتضح لي مما سمعته وقرأته حتى الآن في مجال عملنا هذا.

أغتنم هذه الفرصة لأتوجه بأحر التهاني إلى صديقي المندوب الدائم للصين وإلى حكومة وشعب الصين الصديق بمناسبة ذكرى رأس السنة الجديدة، وإن كان قد مضى عليها بضعة أيام، حيث كنت أعد هذا البيان في يوم ذكرى رأس السنة الصينية.

وبما أنني أتحدث للمرة الأولى أمام هذا المؤتمر الموقر اسمحي لي أن أتناول بصورة عامة النقاط التالية:

أولاً: أُعبر عن سعادي كأحد أعضاء مجموعة الـ ٢١ بالنتيجة التي تم التوصل إليها بالأمس واليوم فيما يخص إقرار جدول الأعمال وصيغته الحالية، وخاصة في ضوء البيان الذي ألقته السيدة الرئيسة حول ضرورة توفر الإجماع لبحث أي موضوع في إطار جدول الأعمال هذا.

ثانياً: تولى سورية اهتماماً كبيراً لمسألة الأمن الإقليمي الذي لا يمكن أن يتحقق بتقديرنا إلا بإزالة أسلحة الدمار الشامل من كافة دول المنطقة دون استثناء. وانطلاقاً من وثوق الصلة بين الأمن الإقليمي والأمن الدولي دعت سورية منذ البداية إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية. وقُدِّمت هذه المبادرة باسم المجموعة العربية في نيويورك منذ شهر نيسان/أبريل من العام الماضي إلى مجلس الأمن. وسبق للسيد الرئيس بشار الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية أن أعلم الجانب اليوناني أيضاً بهذه المبادرة خلال زيارته الأخيرة لليونان في الفترة من ١٥ إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي ٢٠٠٣. وسأتحدث بشيء من التفصيل حول هذه المبادرة بعد الانتهاء من النقاط الأخرى في بياني هذا.

ثالثاً: وفي هذا الإطار تؤكد سورية على أهمية التوصل إلى صك مُلزم بشأن اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها ضدها.

رابعاً: كذلك ترى سورية أن أية معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة الأخرى، أية معاهدة من هذا النوع، يجب أن تشمل المخزونات الموجودة الهائلة من المواد الانشطارية، التي تُشكل بحد ذاتها تهديداً خطيراً للأمن والسلم الدوليين.

خامساً: إن سورية تدعم الجهود المبذولة لوضع تدابير بناء الثقة وتحقيق الشفافية لوضع نظام قادر على منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

السيدة الرئيسة، سأعود الآن لأوضح النقطة الخاصة بالمبادرة التي قدمتها سورية باسم المجموعة العربية، لأن هذا المنبر هو أفضل منبر يجب أن يكون مطلعاً على هذا الأمر. ليست هذه هي المرة الأولى التي تطرح بها سورية مثل هذه المبادرة، فقد سبق لها أن طرحت مبادرة مماثلة في مؤتمر باريس حول الأسلحة الكيميائية في الثمانينات، وأيد الرأي العام العالمي والدول الأعضاء في الأمم المتحدة مسألة إخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أشكال أسلحة الدمار الشامل. وبهذا الصدد دأبت الاجتماعات الوزارية ومؤتمرات قمة حركة بلدان عدم الانحياز بإجماع دولها على إصدار قرارات تدعو إلى

إنشاء مثل هذه المنطقة كما تعلمين. وكانت الفقرة ٨١ من بيان قمة دول حركة عدم الانحياز في كوالالمبور الذي انعقد يومي ٢٤ و٢٥ من شهر شباط/فبراير ٢٠٠٣ قد أكدت دعم القمة بالإجماع إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل طبقاً لقراري مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) والفقرة ١٤ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، مما يؤكد صدق النوايا والهدف من التزام الدول العربية بنظام نزع أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها السلاح النووي، لكونه أعنى الأسلحة وأخطرها فتكاً بالبشرية.

وتجدر الإشارة إلى أن مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي عُقد في عام ٢٠٠٠ قد اعتمد قراراً ينص على جعل الشرق الأوسط أيضاً منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ومن الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل. وتعتمد الجمعية العامة، بالإضافة إلى ذلك، منذ عام ١٩٧٤ قراراً كل عام بتوافق الآراء، كان آخرها القرار رقم ٣٤/٥٨ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ الذي يدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط.

سيدتي الرئيسة، في ضوء هذه المرجعيات القانونية، ولا سيما قرارات مجلس الأمن التي يجب حسب الميثاق أن نلتزم بها جميعاً، وقرارات الجمعية العامة، وكذلك مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وقرارات اجتماعات وزراء الخارجية وقمم دول حركة عدم الانحياز والمؤتمر الإسلامي، في ضوء كل هذه المرجعيات، قامت سورية بطرح هذه المبادرة باسم المجموعة العربية في الأمم المتحدة في نيويورك، وأرسلت مذكرة شفوية مؤرخة ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ موجهة إلى السيد الأمين العام للأمم المتحدة وإلى السيد رئيس مجلس الأمن في إطار البند ٧٠ من جدول أعمال الجمعية العامة الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط.

إذن هذا الموضوع ليس موضوعاً سياسياً ولم يكن مسيئاً. بل هو موضوع قديم جديد نابع من السؤال التالي: لماذا لم تُنفذ قرارات مجلس الأمن حتى هذه اللحظة؟ وفي هذا الإطار اسمحو لي أن ألقى الضوء على أهم عناصر مشروع القرار العربي الذي لا يزال مطروحاً على طاولة مجلس الأمن للنظر فيه في الوقت المناسب وهو باللون الأزرق. يشير مشروع القرار إلى جملة مبادرات جادة وهادفة إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل. ويستند هذا المشروع بصورة رئيسية إلى قراري المؤتمرين الاستعراضيين للأطراف في معاهدة عدم الانتشار الخاصين بمنطقة الشرق الأوسط وإلى قراري مجلس الأمن ذوي الصلة، وأحدهما متخذ بموجب الفصل السابع، الأمر الذي يعني وجوب التنفيذ حكماً.

كما يشير القرار أيضاً في فقرته التمهيديّة الثامنة والفقرة الرابعة من المنطوق إلى أهمية منع التهديد الذي يشكله امتلاك الجماعات الإرهابية لأسلحة الدمار الشامل.

وفي فقرات المنطوق، يؤكد مشروع القرار على دور مجلس الأمن في اتباع منهج شامل لمكافحة جميع أسلحة الدمار الشامل في المنطقة دون استثناء، ويحث على تنفيذ قرارات المجلس ذات الصلة، وعلى وجه الخصوص القرارين ٤٨٧ و٦٨٧، الداعية إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من كافة أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية.

وتطالب الفقرة الثالثة من منطوق هذا القرار جميع دول المنطقة بالانضمام إلى اتفاقيات ومعاهدات منع انتشار أسلحة الدمار الشامل النووية والكيميائية والبيولوجية، وذلك دون استثناء.

سيدتي الرئيسة، أود أن أؤكد أمام هذا المحفل الكريم الذي يقع على عاتقه معالجة قضايا نزع أسلحة الدمار الشامل، وهي البند الأول على جدول أعمالنا، أن سورية حين طرحت هذه المبادرة منذ الثمانينات واستأنفتها مرة أخرى منذ ثمانية أشهر كانت مخلصه وصادقة النوايا وجادة كل الجدية وتعبّر عن منهج في الالتزام بقرارات الشرعية الدولية وحرصها على تحقيق الأمن والسلم الدوليين وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. وهذا ما أثبتته خلال عضويتها في السنتين الماضيتين في مجلس الأمن.

ونعتقد أن تعاون جميع الدول ضروري لإقناع من لم تشكل لديه القناعة بعد بأهمية الانضمام إلى جهدنا هذا. وأود أن أؤكد أن هذا الجهد نابع من شعور كبير بالمسؤولية تجاه تحقيق الأمن والسلم الدوليين، وبالتالي فإننا نتوقع من الجميع الذين يؤمنون بالالتزام بالقرارات الدولية التي يتخذونها كحد أدنى أن يعتمدوا هذا المشروع، خاصة وأنه موجود على طاولة مجلس الأمن باللون الأزرق (الوثيقة S/2003/1208، المؤرخة ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣).

ختاماً، اسمحي لي، السيدة الرئيسة، أن أتمنى لك التوفيق في مهمتك وأن أعيد مجدداً التأكيد على تعاون وفد بلادي الكامل معك ومع هذا المؤتمر لإنجاحه. وشكراً.

الرئيسة (الكلمة بالإنكليزية): أود أن أشكر ممثل سورية على بيانه وعلى الكلمات البالغة الرقة التي وجهها للرئاسة.

ليس أمامي متكلمون آخرون على القائمة، وبذلك تكون قائمة المتحدثين لهذا اليوم قد انتهت. هل يرغب أي وفد في أخذ الكلمة الآن؟ إن لم يكن هناك متكلمون آخرون، فأود أن أدعو المؤتمر إلى البت في الطلبات المقدمة من دول غير أعضاء في المؤتمر بالمشاركة في أعمالنا، دون النظر فيها في جلسة عامة غير رسمية. وترد هذه الطلبات في الوثيقة CD/WP.534Add.1، وقد وردت من الدول التالية: أذربيجان، والأردن، وجورجيا، وقبرص، واليونان.

فهل اعتبر أن المؤتمر يقرر دعوة هذه الدول إلى المشاركة في أعمالنا وفقاً لنظامه الداخلي؟  
وقد تقرر ذلك.

الرئيسة (الكلمة بالإنكليزية): وهكذا تُختتم أعمالنا لهذا اليوم. هل يرغب أي وفد في أخذ الكلمة الآن؟ لا يبدو ذلك. قبل رفع هذه الجلسة، أود أن أكرر مناشدتي لأعضاء المؤتمر أن يستفيدوا من الوقت المخصص لنا بتسجيل أسمائهم على قائمة المتكلمين للجلسات المقبلة.

وستعقد الجلسة العامة التالية للمؤتمر يوم الخميس ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥

---